

واقع و تحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011-2015م

أ. محمد سالم محمد بن سعيد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة مصراتة

المقدمة :

فرضت ثورات الربيع العربي واقعا جديدا في الحياة السياسية العربية، حيث بدأت تظهر فيها معالم تحول ديمقراطي، وبناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية، تحترم فيها قيم المواطنة والمبادئ الديمقراطية، كما ظهر الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني القائم على أساس إعادة هندسة الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك لاستعادة دور المجتمع المدني في إرساء وتكريس التحول الديمقراطي من خلال المشاركة الشعبية وما يتبعها من تقرير القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما عزز دورها في وعلى الجانب السياسي، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مسارات التحول الديمقراطي ، وإرساء معالم الديمقراطية والتحديات التي تواجهها في دول الربيع العربي و علي وجه الخصوص في ليبيا .

تهدف هذه الورقة إلي محاولة توضيح الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني من 2011 - 2014 م والتحديات التي واجهتها، ووضع رؤية لمستقبل الحياة السياسية في ليبيا علي نحو أكثر عدلاً عبر مساهمة مؤسسات المجتمع المدني وإثرائها للحياة الديمقراطية.

وفي ظل الظهور المفاجئ لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا المصاحب لثورة 17 فبراير

انطلق هذا البحث من طرح التساؤلات التالية :

- ما هي طبيعة مؤسسات المجتمع المدني ، وما هو دورها في المجتمع ؟

- متى ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وما الدور الذي لعبته في تاريخ ليبيا السياسي؟
- ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 17 فبراير؟
- ما هي التحديات التي تواجه هذه المؤسسات؟
- هل سيكون لها تأثير علي المسار الديمقراطي وفي صناعة القرار؟
- ما هي التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات؟
- مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا مازالت فتية وحديثة النشأة؛ هل لذلك أثر علي أدائها؟

المحور الأول :- تعريف و نشأة المجتمع المدني:

النشأة :-

مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث، وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في كثير من تلك الدول، والذي لم يكن متداولاً من قبل في الخطاب العام أو يحظ باهتمام الباحثين، وقد تمت دراسة وتحليل المصطلح من قبل المتقنين واختلفت المواقف والآراء في هذا الشأن، وكان هناك كثير من المؤيدين ينطلقون من تأييدهم من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات المختلفة وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس ما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية مورثة من العصور الوسطى وهناك العديد من المجتمعات تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع في تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وذلك للدور الذي ستلعبه في تطور هذه المجتمعات ورفقيها. ويطلق مصطلح "المنظمات غير الحكومية" على قطاع عريض من المنظمات أو المؤسسات الأهلية والتطوعية والتي لا تستهدف الربح وتعمل تطوعياً في مجالات خدمة إنسانية واجتماعية، أو تنمية أو تربية. وتزايد عدد هذه المنظمات التطوعية والأهلية في الآونة الأخيرة بصورة غطت

جميع مناحي الحياة ويمكن تصنيفها في: الجمعيات الخيرية والتعاونية، وهي الأقدم تاريخياً ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمعات المختلفة، المنظمات الجماهيرية (جماعات المصالح) مثل المنظمات النسائية، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات التنموية، وغيرها (1).

نشأة المجتمع المدني :

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني ، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمعاً مدينياً يمثل تجمعا سياسياً أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتعرفون وفقاً لها. ثم تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني؛ فطرح قضية تمرکز السلطة السياسية وان الحركة الجمعياتية هي النسق الآخر للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. ومع نهاية القرن الثامن عشر تأكد للفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وإلا يترك للحكومة إلا القليل. ومع بداية القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس له ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية وفي مجتمعنا العربي قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من مئة عام مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية.

تعريف و خصائص المجتمع المدني:-

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية ، تنشأ و تعمل باستقلالية عن الدولة وتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات

ومستثمرة ، تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي والتسامح والإدارة السليمة(2). ويعرف المجتمع المدني بأنة مجموعة من المؤسسات غير الرسمية التطوعية المكونة من الأحزاب والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وتعمل علي تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلي تطوير و تنمية المجتمع و من أهم أعمالها(3). الرقابة والتقييم والمحاسبة والمسائلة والمتابعة والمساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع والتنمية من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية.

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات . كل تنظيم فيها يضم أفرادًا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، ولكن يبقى هناك ((تنظيمًا)) وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عموماً فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. كما أن المجتمع المدني يقتصر علي المنظمات غير الإرثيه وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة الصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها .

إذاً هي مؤسسات أهلية تطوعية غير ربحية وغير حكومية، كما تتميز بأنها مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تقتصر علي المنظمات غير الإرثية وغير الحكومية، تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، كما أنها تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم معايير الاحترام و التراضي و التسامح والإرادة السليمة.

المحور الثاني :- واقع مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا :

الثقافة والمجتمع الأهلي " مدخل تاريخي ":

المجتمع الليبي مثل غيره من المجتمعات لم يكن يخلو من مبادرات وسياقات وآليات تسعى إلى بناء أسس تنظيمية اجتماعية تحاول بلورة أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية

والثقافية والاقتصادية. وأيضا من المهم تأكيد التداخل والتشابك في التجربة الليبية بين العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي حيث كان لكل تأثيره في الآخر.

و يمكن تقسيم تاريخ هذه المؤسسات إلى فترات :-

فترة العهد العثماني (1835-1911م):

في العهد العثماني الأول عاش الكيان الليبي عدة قرون لم يعرف فيها نور العلم والثقافة طريقه إلى عقول أبنائه، وباستثناء شذرات بسيطة لا تذكر من التعليم الديني المترکز في الأساس في الكتاتيب التابعة للمساجد والزوايا التي قامت بالجهود الشعبية في إطار التبرع أو الأوقاف بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة. ويصف الرحالة الحشايشي الذي مر علي مدينة طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر واقع العلوم والمعرفة في البلاد آنذاك (أما العلوم والمعرفة العصرية فلا توجد عندهم.

ومع العهد العثماني الثاني شهدت البلاد محاولات إصلاحية في تطوير مرفقات البلاد ومؤسستها ومنها الاهتمام بالتعليم الحديث، فتم إنشاء عدد من المدارس التي تجمع ما بين العلوم الحديثة والعسكرية ومدرسة الفنون والصنائع⁽⁴⁾.

وفي سنتي 1882-1883 عرفت البلاد أول جمعية ثقافية سياسية هي (القرائخانة)، أسسها إبراهيم سراج الدين في طرابلس وضمت في عضويتها عددا من شخصيات البلاد ونخبتها من أمثال المؤرخ (أحمد النائب) والشيخ (حمزة ظافر المدني) وغيرهما. ثم أمتد وجود هذه الجمعية إلى الأطراف حيث انضم إليها إبراهيم المهدي عميد بلدية بنغازي، وبعض من الأعيان والشباب من مدينة مصراتة. ومن ضمن ما نصت عليه بنود هذه الجمعية التي اتخذت من أحد المقاهي في المدينة مقرا للقاء أعضائها "إصلاح التعليم والاهتمام بنشر التعليم العلمي، والتشجيع علي إقامة الجمعيات، والتنقيف ومتابعة الجرائد وقراءتها. وأيضا الجمعية التي أنشأها المجاهد بشير السعدواي في أواخر تلك الفترة وضمت إلي جانب السعدواي عبد الرحمن الزقلعي ومفتي الخمس محمد أبورخيص "وأهتمت الجمعية

بموضوعات الإصلاح الإداري اللامركزية، والخلافة العربية، وسياسة الاتحاديين عموماً، ولم يمنع هذه الجمعية من الاستمرار والتطور سوي الغزو الإيطالي وانصراف مؤسسها إلى الانضمام إلى حركة الجهاد. كما يمكن اعتبار مدرسة "الفنون والصنائع" 1898م من ضمن المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت في العهد العثماني بدور النهضة الثقافية بجانب عملها وهدفها الرئيس في احتضان أيتام الفقراء وتعليمهم الصناعة وتزويدهم بالمعارف العامة⁽⁵⁾.

فترة الاحتلال الإيطالي:

لم تقم السلطات الإيطالية بأي عمل مجتمعي يمكن أن يصنف في خانة العمل المدني أو الأهلي الحديث الذي يتيح لليبيين المشاركة فيه، وبالرغم من طبيعة الاستعمار الشرسة كان إنشاء (النادي الأدبي) في سنة 1920م أول مشروع ليبي اجتماعي ثقافي مدني. وقد أسسه في طرابلس الأخوان أحمد وعلي الفقيه حسن، كجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة ليلية تقوم بجلب الصحف والمجلات العربية الهادفة، ولكن سرعان ما أغلقت السلطات الاستعمارية هذا النادي ثم أعيد نشاطه الثقافي السياسي خلال فترة الإدارة البريطانية 1943، ولتحول بعد ذلك إلى حزب سياسي، هو (الحزب الوطني) الذي انشق بعد ذلك ليصبح حزب الكتلة الوطنية. فيما تزايدت ظاهرة إنشاء النوادي الرياضية الثقافية التي ادت أدواراً اجتماعية وثقافية وتربوية، بل وتحول بعضها إلى تشكيلات سياسية كما حدث لجمعية عمر المختار التي تأسست في بنغازي سنة 1945م كجمعية ثقافية رياضية في بدايتها ثم تحولت إلى جمعية سياسية ثقافية وأنشئ لها فرع بمدينة (درنة)، وقد أوقفت أنشطة هذه المؤسسات مع مطلع الخمسينيات⁽⁶⁾.

فترة المملكة الليبية المتحدة (المملكة السنوسية) من 1952م-1969م

حاولت الدولة تضييق حركة مؤسسات المجتمع المدني كما حصل في سنة 1962م عندما عدلت بعض حقوق وواجبات النقابات العمالية بسبب حضورها في الإضرابات والمقاطعة لسفن وطائرات الدول الاستعمارية. ولم يسمح سوي بظهور بعض أشكال النشاط المحكوم بتشريعات التبعية للدولة كإنشاء جمعية الهلال الأحمر الليبي في 20 يناير 1959م

وتبعيتها لوزارة الصحة آنذاك، وكذلك إنشاء الجمعية الليبية للبر والمساعدات في سنة 1968 م وكذلك جمعية نور للمكفوفين.

غير أن تنامي الوعي الثقافي والسياسي للقوى الوطنية ونمو حركة التطور الاجتماعي كانا سببا في ظهور بعض التشكيلات الحزبية السرية، وبعض الجمعيات التي تميزت باستقلال ملحوظ عن السلطة كجمعية الفكر الليبية التي تأسست سنة 1959، ولعبت دورا مهما في تفعيل الحركة الثقافية والفكرية واستقطاب جزء من النخبة الليبية وفتح قنوات الحوار مع المثقفين الليبيين والعرب والأجانب.

بشكل عام اتسم النشاط الثقافي خلال هذه الفترة بالطابع المدني، حيث نشطت النخبة المثقفة في تكوين المنتديات والجمعيات الثقافية والصحف المستقلة، وتركز نشاط المثقفين من خلال انضمامهم وإسهامهم في تأسيس النوادي "الثقافية/ الرياضية/ الاجتماعية" والمسارح التي تأسست جميعا بالمبادرات الذاتية من "مثقفين وفنانين" وتمويل ذاتي من أعضائها، كما استمرت ظاهرة الصالونات الأدبية في بيوت بعض الشخصيات الثقافية المعروفة. ولعبت النوادي والصحافة والمقاهي دورا مهما في التواصل ما بين المثقفين للحوار والنقاش وتبادل الآراء والخبرات: " كنادي الشباب الليبي/ ونادي الأهلي/ ونادي الهلال"⁽⁷⁾.

ومن أهم ما يمكن رصده في هذه المرحلة هو تعدد المؤسسات الأهلية المهمة بالشأن الثقافية والقائمة على المبادرة التطوعية وتنوع أهدافها ونشاطاتها، وعرفت هذه المرحلة نشأة بعض الجمعيات النسائية التي قامت بدور تاهيلي بارز في مجال التوعية الاجتماعية والثقافية، بجانب مهامها في تدريب المرأة على أعمال الحياكة والتدبير المنزلي والتعريف بحقوق المرأة ودورها الفعال في نهضة المجتمع. كما كان تأسيس الحركة الكشفية سنة 1954 م قامت مؤسسات المجتمع المدني بدور تربوي ثقافي متميز، وكانت مجلتها "جيل ورسالة" منبرا للكثير من الأقلام الثقافية وخاصة الشابة منها آنذاك.

وشهدت الساحة الجامعية نشاطا ثقافيا كبيرا تمثل في تنظيم المحاضرات والندوات والأمسيات الثقافية التي كانت تقيمها الجمعيات التابعة للكليات والأقسام الجامعية "جمعية احمد رفيق، وجمعية شكسبير، وجمعية ابن خلدون..)، وصدرت عنها مطبوعات ثقافية كمجلة "قورينا" التي أصدرتها جماعة الفلسفة بالجامعة الليبية. هذا إلى جانب الصحف المستقلة التي كان لها دور مميز طوال تلك الفترة في نشر الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة العربية والعالمية، وساهمت بذلك في التنوير وزيادة المعرفة وكانت الحاضنة الشرعية لولادة الكثير من المبدعين والمثقفين الذين أثروا الحياة الثقافية والسياسية.

فترة حكم القذافي من 1969 إلى 2010:

في محاولة لتحديد خيارها الأيدلوجي وإعادة صياغة الواقع السياسي والاجتماعي وفق أطروحاتها ورؤاها الخاصة اختارت سلطة النظام في ليبيا تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي سنة 1970م. الذي يتوافق مع الشعارات التي رفعها البيان الأول لحركة الضباط الوجوديين الأحرار، وأنشئت داخله وحدة أطلق عليها(الفكر والدعوة) التي أسند إليها مهمة ترويج شعارات الاتحاد الاشتراكي (حرية اشتراكية وحدة)، والعمل على إقحام المثقفين بمختلف توجهاتهم في الانخراط في هذا الشكل السياسي. ومن تجربة الاتحاد الاشتراكي وحتى إعلان سلطة الشعب سنة 1977 وعلى وجه الخصوص في شأن المجتمع المدني، وعلى الرغم من تزايد عدد الجمعيات والنقابات والاتحادات فإنها ظلت عبارة عن امتداد للمؤسسات الرسمية، وتخضع للقوانين واللوائح والتعليمات في اختيار قياداتها، وفي بنيتها التنظيمية وأمورها المالية، وفي أنشطتها المختلفة وبالتالي فهي لم تمثل مجالا مستقلا ومنفصلا، بل إنها كانت جزءاً من آليات النظام السياسي الذي يستند إلى التوجهات الثورية والنظرية الجماهيرية⁽⁵⁾.

وصدر خلال تلك الفترة عدد من القوانين المكبلة للعمل العام والنشاط النقابي والمهني المستقل(قانون تجريم الحزبية سنة1972م، وقانون الجمعيات رقم 114 لسنة 1970م، وتأميم

الصحف الخاصة سنة 1973م)، وفي أبريل 1973م وجهت أعنف ضربة للمثقفين الليبيين عقب لخطاب زوارة الذي أعلن فيه ما سمي بالثورة الثقافية حيث اعتقل أكثر من 300 مثقفاً بينهم عدد كبير من الأدباء والكتاب.

وفي ذات السياق تم العمل على تأطير النشاط الثقافي ضمن مؤسسات تجمع المثقفين من أدباء وكتاب وفنانين في شكل نقابي يجمع الكتل والجماعات والأنشطة الثقافية في كيان واحد يدين بالولاء للسلطة الجديدة ومشروعها الأيدلوجي، وهو ما تمت الدعوة إليه بوضوح في المؤتمر الأول للأدباء والكتاب المنعقد في بنغازي في فبراير 1972م، والذي انبثق عنه ما سمي بالهيئة التأسيسية لاتحاد الأدباء والكتاب، الذي صدر قانونه الأساسي ولائحته التنفيذية في يونيو 1976م، كما صدر له لاحقاً في نفس العام القانون الأساسي لنقابة الفنانين، وقد نص القانون الأساسي للاتحاد والنقابة على "تولي وزير الدولة الإشراف والرقابة على الاتحاد لغرض تنفيذ أحكام القانون واللوائح الداخلية"، وهي الصلاحية التي أصبحت مخولة لمسئولي الدولة بتغيير مسمياتهم الوظيفية (أمين الثقافة والإعلام، أمين الثقافة والتعبئة الجماهيرية... الخ)⁽⁸⁾؟

وهكذا، وبسبب أن أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة في ليبيا تقترب من نموذج "كوروبورتارية الدولة"، حيث الأحزاب السياسية محظورة وتعتبر النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الأهلية غير تنافسية وإلزامية وهيراركية، احتكرت هذه المؤسسات شبه النقابية- العمل الثقافي والفني في مجالها من خلال أنشطتها وبرامجها، وتقلص وبشكل كبير دور الجمعيات والنوادي والمنتديات الثقافية بالإضافة إلى أن النقابات والاتحادات والروابط يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية، بل والتدخل حتى في وضع أهدافها وفي حرية الانضمام إليها⁽⁹⁾.

وما يمكن استخلاصه من هذه المرحلة بتعدد فصولها وآليات نشاطها وعملها في الحقل الثقافي هو تدجين العمل الثقافي من خلال ما سمي بمؤسسات نقابية (اتحاد الأدباء، ونقابة الفنانين) لخدمة مشروع الدولة الأيدلوجي، وتم تسييس المحتوى الثقافي بشكل عام، ولم يعد

تعبيراً عن مطلب مجتمعي، بقدر ما أصبح يخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين وتقوم بالتمويل وتضع شروط العضوية. وبهذا فالمؤسسات المسماة بالنقابية لا تنطبق عليها أي من المعايير التي تعرفها مؤسسات المجتمع المدني.

فترة ثورة فبراير من 2011 إلى 2015:

ازداد عدد مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا أثناء انطلاق ثورة 17 فبراير، و أغلب هذه المؤسسات كانت في شكل جمعيات إغاثة مقتصرة علي جمع التبرعات للمدن التي تعاني ويلات الحرب كمدينة مصراتة و الزنتان واجدايا وغيرها . بعض هذه الجمعيات اختفت بعد تحرير مدينة سرت حيث كان عمرها محدوداً، ولم تستمر في العمل إلا القليل منها، والقليل الذي استمر كان أيضاً مقتصراً علي الإغاثة.

ومن وجهة نظر الباحث أن سبب اختفاء أغلب هذه الجمعيات أو المؤسسات واقتصار عمل المتبقي منه علي العمل الإغاثي هو عدم المعرفة الجيدة والكاملة بواجبات وأهداف مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الذي كان من واجب مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل كمراقب وفاعل في مجتمعها من خلال تغطيتها للمواضيع التي تمس الشارع مباشرة ، لا بد من الوقف علي معاني وأهداف تلك المكونات التي من المفترض أن يطال تأثيرها مراكز صنع القرار و يجب الإشارة علي أنها نشاطات ومكونات جديدة علي المجتمع الليبي إذ ما قادنا حجم الأثر الذي تبقيه مؤسسات دول صديقة في ذات الاتجاه ولا نفكر في استنساخ تجاربها بكل تأكيد، وكان علي مكونات المجتمع المدني الليبي أن تتصرف بمسؤولية أكثر تجاه القضايا التي تلقى اهتماماً في الوسط الشعبي وما أكثرها، ابتداء من تهديد أمن المواطن ومراجعة القرارات ومناقشتها؛ وجعل تركيز هذه المؤسسات كان مقتصراً علي الدعم المادي الصرف والمساعدة في تقديم الإغاثة للمناطق المنكوبة في ليبيا، ورعاية بعض التبرعات الدولية وغير ذلك من النشاطات التي دأبت عليها⁽¹⁰⁾.

المحور الثالث :- الديمقراطية و المجتمع المدني:

هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، فالديمقراطية كما هو معروف مجموعة من قواعد الحكم و مؤسساته التي تنظم من خلالها الإرادة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح أو المصالح المتضاربة، و هذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية. ورغم أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، و من الأدوار المهمة للمجتمع المدني هو تعزيز التطور الديمقراطي و توفير الشروط الضرورية لتعميق الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية وهذا ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور و وظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع .

وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً بشكل عام في ترسيخ حكم الديمقراطية والنهج الديمقراطي، والتداول السلمي للسلطة وتقوم بدوراً حاسماً في الكثير من القضايا الحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعمل فيه ، وهي بذلك تكون أداة تدعم وتؤدي دوراً من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية، والحكم الأصح، وتدعم دور السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الأطر التالية :-

تنفيذ حملات توعيه مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل التي تؤثر على تفعيل وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، والمساهمة في اقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالحق من خلال الوصول إلى المعلومات وحرية الرأي والتعبير بهدف كسب التأييد لبعض القضايا المتعلقة بهذه الحقوق والتركيز على بعضها. مناقشة التقارير والتوصيات المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتعزيز الأداء الإيجابي وأفضل الممارسات.

المساهمة الفاعلة، مع السلطات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة والخاصة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين عليه للمساءلة القانونية . تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط، والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة⁽¹¹⁾.

المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة. توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية⁽¹²⁾.

المحور الرابع :- التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

في ليبيا هناك العديد من التحديات والصعوبات التي لا تزال تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها ويمكن إجمالها بتحديات ذاتية وموضوعية.

أولا : التحديات الذاتية:

تمثل هذه التحديات في العديد من الإشكاليات على الصعيد المؤسسي حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني القيام بدورها بفاعلية وهي :-

— انعدام القدرات الذاتية على صياغة الرؤيا ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل طويلة الأمد إذ بدا واضحاً أن نشأة بعض هذه المنظمات قائم على نشاط شخصي.

- غياب التجانس والتكامل وضعف التعاون المنظم بين مؤسسات المجتمع المدني .
- لا يزال موضوع الجمع بين التطوع والمهنية في الأداء غير واضح ، إذ أن غياب مبدأ التطوع ، تسبب في تنامي قضية مهنة مؤسسات المجتمع المدني من حيث الربح والكسب من العمل.

واقصر التطوع أن وجد على من لا يملكون العمل أو الساعين للبحث عن فرص عمل ممن يفقدون الخبرة مما يؤدي إلى تراجع في الأداء العام .

- ضعف التمويل الذاتي إذ أغلب منظمات المجتمع المدني تعتمد في عملها على الدعم المقدم من المنظمات الدولية ولم تطور عملها بوسائل تمويل ذاتية تسعى من خلال ريعها لتحقيق أهدافها .

وبقدر ما تصبح منظمات المجتمع المدني قادرة على تلافي هذه التحديات وغيرها بأساليب فاعلة والتوجه نحو المؤسسة في العمل ضمن هيكل تنظيمي واضح المعالم والاستناد إلى أنظمة داخلية في العمل تتسم بالشفافية يتسنى لها القيام بأدوارها بكل حرفية واقتدار⁽¹²⁾.

ثانيا: تحديات موضوعية :

تواجه منظمات المجتمع المدني العديد من التحديات الموضوعية لتتمكن من القيام بدورها وتحقيق مسعاها في حماية حقوق الإنسان، مجل التحديات الموضوعية يكمن في الإطار التشريعي الناظم لعمل منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني ، إذ لا تزال القوانين المتعلقة بعملها تتضمن العديد من الإشكاليات التي تعوق هذه المؤسسات بالقيام بدورها بفاعلية تتمثل في :

- إشكاليات في التأسيس: لا تزال القوانين بمحملها في ليبيا تضع العديد من العقبات الإجرائية

والموضوعية أمام تأسيس منظمات المجتمع المدني وهذا ما تطلعننا به قوانين الجمعيات في ليبيا .

- عقبات أمام ممارسة النشاطات والفعاليات : عادة ما يتم وضع القيود على ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لنشاطاتها ومنعها في بعض الأحيان من ممارسة أي دور سياسي أو ممارسة دور رقابي صارم تجاه أعمال المؤسسات الحكومية ، مما يتنافى مع الاستقلال في عملها.
- عقبات أمام الحصول على التمويل المالي : إذ تشترط القوانين النازمة لعمل منظمات المجتمع المدني التي ترغب في الحصول على تمويل الحصول على موافقة الوزير المعني أو الجهة المعنية مع حق الرفض دون إبداء أسباب وعدم قيام الحكومات بدورها في تعزيز دعم المنظمات لتمكينها من القيام بدورها.
- الثقافة العامة للمجتمع : تشكل الثقافة المجتمعية و إدراكها لعمل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم وسائلها في طريقها للنجاح ولا يخفى أن الثقافة العامة في ليبيا تعاني من فهم مشوه لعمل هذه المنظمات ويشكل بمجملة بيئة رافضة لعملها.
- يجب الإسراع في إصدار الدستور الذي بدوره سيتعرض إلي تقنين عملية إنشاء وعمل هذه المؤسسات⁽¹³⁾ .

الخاتمة

في ختام هذه الورقة التي تناولت فيها بصورة سريعة واقع و تحديات المجتمع المدني ، يمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا مازالت فتية ولم تستطع القيام بدورها الفعلي ، ولم تنجح إلا في مجال التمويل و الإغاثة ، وهذه المؤسسات المجتمعية الحرة هي جديدة علي المجتمع الليبي ؛ وهذا ما أثر في أدائها ، وثقافة الشارع الليبي حيال هذه المؤسسات لا يزال يكتنفها شيء من عدم الفهم ؛ كونها مؤسسات اتسمت بالحدأة علي المجتمع الليبي لغياها عن الساحة لعقد من الزمن ؛ الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود لتوعية المواطن بأهميتها من خلال البرامج الإذاعية للتعريف بهذه المؤسسات ؛ حتي تتمكن من أداء عملها علي الوجه المطلوب .

وعلي هذه المؤسسات أن تشكل قنوات اتصال دائمة و بصورة مستمرة مع المواطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية و محاولة حل مشاكلهم الاجتماعية و أن تبادر بعقد الندوات و المؤتمرات و الحوارات حول هذه المشاكل .
و من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي :-

- 1 مؤسسات المجتمع المدني غير ثابتة في ليبيا نتيجة للظروف السياسية في البلاد فإنها تظهر فترة ، و تختفي فترات .
- 2 صاحب ثورة 17 فبراير ظهور عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التي اقتصر دور أغلبها علي برامج التمويل والإغاثة .
- 3 اتسمت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بقصر عمرها ؛ فهي تظهر و تختفي حسب الظروف .
- 4 استغلال هذه المؤسسات من بعض القائمين عليها للحصول علي المناصب أو المكاسب المادية .
- 5 أغلب المجتمع الليبي ليس لديه معرفة كاملة بمؤسسات المجتمع المدني و بأهداف هذه المؤسسات .

- 6 نتيجة لعدم وضوح وتقنين دور هذه المؤسسات والأخطاء التي ارتكبتها بعض المؤسسات أدت إلي عدم قبولها في المجتمع ، و سبب ذلك عائناً في تحقيق أهدافها .
- 7 لم يكن لهذه المؤسسات أي تأثير علي المسار الديمقراطي وفي صناعة القرار في ليبيا.
- 8 عدم معرفة المجتمع الليبي بهذه المؤسسات أثر عليها ؟

التوصيات :-

- 1- توضيح دور و أهداف مؤسسات المجتمع المدني ، ويتم ذلك عن طريق الندوات ، وورش العمل و وسائل الأعلام المختلفة .
- 2- إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني القائمة بالطريقة الصحيحة .
- 3- تستطيع الاتحادات والنقابات المهنية في مختلف المجتمعات أن تنفذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده خاصة في القضايا المحورية والحاسمة ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان.
- 4- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة وخاصة صياغة القوانين وتعديلها وكذلك اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- 5 - تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.
- 6- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية ؛ وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية إلى مختلف المناطق بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة .

المراجع

- 1- محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي ،ملتقي المرأة 'WFRT' البرنامج التدريبي لتأهيل القيادات والمنظمات الغير حكومية علي الإدارة الديمقراطية ومهاراتالتحالف والتغيير،جمهورية اليمن ، 2009/12/04
- 2-محمد قدرى علي الشريف ، الطريق إلى المجتمع المدني، (القاهرة، وزارة الثقافة و المجتمع المدني، ط 1، 2013)، ص 37 .
- 3-إدريس المسماري ، "" مؤسسات المجتمع المدنيالثقافي في ليبيا ""، مجلةعراجين،(بنغازي، العدد8، سنة النشر 2010) ص2،علي
www.libyaforum.org/index2.php?option=com - conten.
تاريخ الدخول الساعة 11 صباحاً الموافق 14 / 2015/4 .
- 4-محمد زاهي بشير المغيربي ، المجتمع المدني في ليبيا ،المنتدى الليبي مجلة تعنى بشؤون الثقافة و التنمية ، تصدر عن منتدى ليبيا للتنمية البشرية و السياسية ، ط 1 ، 2010 .
- 5-عزالدين مختار فكرون ، دور مؤسسات المجتمع في التنمية المستدامة و رسم السياسة العامة،ورقة غير منشورة ،مقدمة إلى ورشة عمل بجامعة المرقب كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، 2015 . 17.02 .
- 6- محمد أحمد المفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية ، مجلة البيان ،(الرياض ، دار النشر المكتبة الوقفية ، 1435هـ)، ص 14 .
- 7 - وليد الصالحى، خليل جبارة ، مؤسسات المجتمع المدني الواقع و التحديات ، مؤسسة المستقبل،(طرابلس،ص 5-8،علي .
www.newtactics org/ar/new
Tastics تاريخ الدخول الساعة 9 مساء يوم الثلاثاء الموافق 2015/04/12 .